

Distr.: General  
21 April 2004

مجلس الأمن



## القرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٤٩٤٦ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن رغبته في إجراء تحقيق شامل ونزيه فيما قامت به حكومة العراق السابقة من جهود، بما في ذلك عن طريق الرشوة والعمولات غير المشروعة والرسوم الإضافية على مبيعات النفط، والمدفوعات غير المشروعة فيما يتعلق بالمشتريات من السلع الإنسانية، بغرض التحايل على أحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ والقرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يساوره القلق إزاء التقارير الإخبارية العامة والتعليقات التي تشكك في سلامة إدارة وتسيير برنامج النفط مقابل الغذاء (المشار إليها أدناه بالبرنامج) الذي أنشئ عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما في ذلك الادعاءات التي تفيد بوقوع عمليات غش وفساد،

وإذ يؤكد أن قيام مسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها ووكلائها والمتعاقدين معها، بما في ذلك الكيانات التي دخلت في عقود بموجب البرنامج، بأي أنشطة غير مشروعة، هو أمر غير مقبول،

وإذ يشدد على أهمية أن يتعاون جميع مسؤولي الأمم المتحدة وموظفيها، وسلطة التحالف المؤقتة في العراق، وسائر الدول الأعضاء، تعاوناً تاماً مع هيئة التقصي المستقلة الرفيعة المستوى،

وإذ يؤكد رسالة رئيس المجلس المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ التي رحب فيها بقرار الأمين العام بإنشاء هيئة تقصي مستقلة رفيعة المستوى للتحقيق في إدارة البرنامج وتسييره وإذ يحيط علماً بالتفاصيل المتصلة بتنظيم تلك الهيئة واختصاصاتها،



- ١ - يرحب بتعيين هيئة التقصي المستقلة الرفيعة المستوى؛
  - ٢ - يدعو سلطة التحالف المؤقتة في العراق وجميع الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك سلطاتها التنظيمية الوطنية، إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً بجميع الوسائل المناسبة مع هيئة التقصي؛
  - ٣ - يتطلع إلى تلقي التقرير النهائي لهيئة التقصي؛
  - ٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.
-